

Distr.: General
30 November 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1046) و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1047) الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

إن الادعاء الوارد في رسالة النظام الإسرائيلي فيما يتعلق بإيصال جمهورية إيران الإسلامية لمنظومة دفاع جوي إلى مطار التيفور العسكري في الجمهورية العربية السورية باطل تماما. وبالنظر إلى الممارسة المعتادة للنظام الإسرائيلي وسجله في مجال النشر الممنهج للافتراءات والمعلومات المضللة ضد جمهورية إيران الإسلامية، من الواضح أنه من خلال هذا الادعاء، قد قام مرة أخرى بمحاولة فاشلة ويأثمة لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي على السلم والأمن الإقليميين الناجم عن سياسة إسرائيل التوسعية وممارساتها الوحشية، وكذلك جرائم الحرب وجريمة العدوان والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها هذا النظام. وعليه، فإن تلفيقا لا يمت بصلة إلى المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ ولن يؤدي إدراجه في التقارير ذات الصلة بشأن ذلك القرار إلا إلى نشر ادعاءات باطلة تقوض نوعية ومصداقية هذه التقارير، وسيسمح، قبل كل شيء، بنشر الافتراءات من خلال إساءة استخدام الإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة ومواردها.

وبالمثل، فإن جميع المعلومات التي قدمها النظام الإسرائيلي فيما يتعلق بعمليات إطلاق مزعومة من قبل جمهورية إيران الإسلامية للقذائف ملفقة تماما، لأن إيران لم تطلق أي نوع من هذه القذائف في أي من التواريخ المحددة في تلك الرسالة. لكن، وكما أوضحت جمهورية إيران الإسلامية في رسالتها المؤرختين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (S/2018/830) و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/891)، أطلقت إيران فعلا قذائف في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ استهدفت بها عناصر إرهابية كانت مسؤولة عن ارتكاب هجمات إرهابية في إيران. وفي الوقت نفسه، وللأسباب المبينة في رسالتي المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1061)، لا تدخل عمليات الإطلاق هذه، بأي حال من الأحوال، في نطاق الفقرة ٣ من المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومن ثم فهي لا تتعارض مع أحكامه. وبالتالي، فما هذه إلا حملة تضليل أخرى من الحملات المعتادة التي يشنها النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية.



وعلاوةً على ذلك، من المفارقات أن يدعو النظام الإسرائيلي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) - الذي عارضه علناً وانتهكه مرارا. ولذلك، ينبغي محاسبته على هذه الانتهاكات وإلزامه بوقف انتهاكه للقرار المذكور.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن النظام الإسرائيلي، منذ إنشائه، ما فتئ ينتهك بتبجح وصلف حوالي ١٠٠ قرار اتخذها مجلس الأمن نتيجة لأعمال العدوان والاحتلال الإسرائيلية، فضلا عن الفظائع وجرائم الحرب الموثقة التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني. ويرد ذكر رموز عدد من هذه القرارات في الرسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/205) الموجهة من جمهورية إيران الإسلامية. وهذا السجل المروع يكفي على نحو لا يترك موقفا أخلاقيا ولا مصداقية للنظام الإسرائيلي كي يصدر حكما بشأن انتهاكات الآخرين المزعومة لقرارات مجلس الأمن.

وعلاوةً على ذلك، وعلى غرار السياسة الخارجية للولايات المتحدة - المؤيدة القوية للنظام الإسرائيلي - التي تعتمد اعتمادا مفرطا على التسلط وفرض الجزاءات، فالسياسة الخارجية للنظام الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتمادها المتأصل على العدوان، والاحتلال، والجريمة، والوحشية، تعتمد بشكل استثنائي على التضليل، والتلفيق، والخداع على نطاق واسع وبصورة ممنهجة. ومن الواضح تماما أن الغرض الرئيسي من هذه المحاولات هو التستر على جميع الجرائم والأعمال الوحشية للنظام الإسرائيلي وتبرئته منها من خلال الاستغاثة الكاذبة ولعب دور الضحية.

ومع ذلك، من الواضح تماما أنه ما من قدر من التشهير أو الخداع أو التلفيق يمكن أن يخفي جميع أو حتى القليل من الجرائم والأعمال الوحشية التي ارتكبتها هذا النظام خلال فترة وجوده القصيرة منذ إنشائه. ومن بين الأمثلة الكثيرة على هذه الجرائم شن ١٥ حربا في المنطقة، وغزو أراضي جميع جيرانه دون استثناء، واستمرار احتلال أراضي بعض البلدان، وفرض الحصار اللاإنساني الأشد من نوعه على قطاع غزة.

وأخيرا، تتمثل مفارقة أخرى في أن النظام الإسرائيلي، الذي يعتبر هجوم القوات الإيرانية بالقذائف على الإرهابيين "خطرا مباشرا على إسرائيل"، لا يزال يستخف بجميع النظم الدولية التي تنظم أسلحة الدمار الشامل برفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو يعد، من ثم، العقبة الوحيدة التي تعترض طريق إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط، تهديدٌ ينبغي لمجلس الأمن التصدي له بفعالية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسحق الحبيب

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة